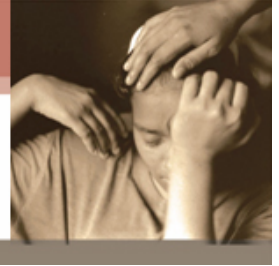


دراسة الأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال



بيان صحفي

دراسة الأمين العام للأمم المتحدة تكشف عن مدى العنف المرتكب ضد الأطفال وحجمه

نيويورك، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ - لا يزال قدر كبير من العنف الموجه ضد الأطفال يُمارس في الخفاء ويحظى بموافقة المجتمع، وذلك وفقاً لدراسة الأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال التي تم تقديمها بالأمس إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وهي المرة الأولى التي توفّر فيها وثيقة واحدة نظرة عالمية شاملة على مدى العنف المرتكب بحق الأطفال وحجمه.

ويشمل العنف ضد الأطفال العنف البدني والعنف النفسي والتمييز والإهمال وسوء المعاملة. كما يتراوح من الإيذاء الجنسي في نطاق البيت إلى العقاب البدني والمهين في المدرسة؛ من القيود البدنية التي تفرض في منزل الطفل إلى الوحشية على أيدي أعوان الأمن؛ من الإيذاء والإهمال في المؤسسات إلى الاشتباكات بين عصابات الصبية في الشوارع التي يعمل بها الأطفال أو يلعبون؛ ومن قتل الأطفال إلى ما يطلق عليه القتل "دفاعاً عن الشرف".

ويقول الأستاذ باولو سيرجيو بنهيرو، الخبير المستقل الذي عينه الأمين العام لقيادة هذه الدراسة: "إن أفضل طريقة للتعامل مع العنف ضد الأطفال هي وقفه قبل حدوثه. ولكلّ منا دور يؤديه في هذا الصدد، ولكن الدول لا بد أن تضطلع بالمسؤولية الرئيسية. وهذا يعني حظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال أينما حدثت وأياً كان مرتكبها، والاستثمار في برامج الوقاية للتصدي للأسباب الكامنة. ورغم أنه من الضروري إخضاع الأشخاص للمساءلة عن أفعالهم، إلا أن إيجاد إطار قانوني قوي لا يقتصر على العقوبات وحدها، بل يشمل توجيه رسالة قوية لا لبس فيها مفادها أن المجتمع ببساطة لن يقبل العنف ضد الطفل".

وتركز هذه الدراسة، التي تنظر إلى العنف من منظور حقوق الإنسان والصحة العامة وحماية الطفل، على خمسة 'بيئات' يحدث فيها العنف هي: البيت والأسرة، والمدارس والبيئات التعليمية، والمؤسسات (الرعاية والقضائية)، ومكان العمل، والمجتمع المحلي.

وقد يتصدّر العنف المفرط ضد الأطفال عناوين الصحف ولكن الدراسة تخلص إلى أن العنف بالنسبة لكثير من الأطفال أمر روتيني، وأنه يشكل جزءاً من واقعهم اليومي.

وعلى الرغم من أن قدراً كبيراً من العنف يظل مختفياً عن الأنظار أو لا يتم الإبلاغ عنه، ومن ثم فإن الأرقام نادراً ما تعكس مستواه الحقيقي، إلا أن الإحصاءات الواردة بالتقرير تكشف عن صورة مذهلة فعلى سبيل المثال:

دراسة الأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال



- تقدر منظمة الصحة العالمية أن قرابة ٥٣ ٠٠٠ طفل بين سن الولادة والسابعة عشرة ماتوا في عام ٢٠٠٢ نتيجة للقتل؛
- وفقاً لآخر تقديرات مكتب العمل الدولي، بلغ عدد الأطفال المنخرطين في أعمال السخرة أو الأرقاء ٥,٧ مليون طفل، وعدد العاملين في البغاء وإنتاج المواد الإباحية ١,٨ مليوناً، وعدد ضحايا الاتجار ١,٢ مليون طفل في عام ٢٠٠٠؛
- في ١٦ من البلدان النامية التي تستعرضها دراسة عالمية للصحة في المدارس، تراوحت نسبة الأطفال في سن المدرسة الذين تعرضوا للمضايقات الشفوية أو البدنية في المدرسة خلال الأيام الـ ٣٠ السابقة على المسح ما بين ٢٠ في المائة في بعض البلدان وما تصل نسبته إلى ٦٥ في المائة في بلدان أخرى؛
- وفقاً للدراسة، كثيراً ما يتعرض الأطفال رهن الاحتجاز للعنف من جانب الموظفين، بما في ذلك كشكل السيطرة أو العقاب، وكثيراً ما يحدث ذلك بسبب مخالفات بسيطة. والعقوبات البدنية وغيرها من ألوان العقوبات العنيفة مقبولة كتدابير تأديبية قانونية داخل المؤسسات التأديبية في ٧٧ بلداً.

وبالرغم من أن النتائج قد تتفاوت حسب طبيعة العنف المرتكب وشدته، فإن التداعيات بالنسبة للأطفال على الأمدين القصير والبعيد تكون جسيمة ومدمرة في الكثير من الأحيان. ويمكن للجراح البدنية والعاطفية والنفسية التي يخلفها العنف أن تترك انعكاسات قاسية على نماء الطفل وصحته وقدرته على التعلم. ويتبين من بعض الدراسات أن التعرض للعنف في الطفولة يقترن اقتراناً شديداً بالسلوكيات المضرة بالصحة في المراحل اللاحقة من الحياة، كالتدخين وإدمان الكحول والمخدرات والخمول البدني والسمنة المفرطة. وتسهم هذه السلوكيات بدورها في بعض الأسباب الرئيسية للمرض والوفاة، بما فيها الأورام السرطانية والاكتئاب والانتحار واضطرابات القلب والأوعية الدموية.

ويقول الدكتور أندرس نورديستروم، المدير العام بالنيابة لمنظمة الصحة العالمية: "يشكل العاملون في المجال الصحي الخط الأمامي للتصدي للعنف المرتكب ضد الأطفال، بغض النظر عن حدوثه في أوساط الأسرة أو المدرسة أو المجتمع أو المؤسسة أو مكان العمل". ويستطرد قائلاً: "يجب علينا أن نساهم في منع هذا العنف من الوقوع في المقام الأول وأن نضمن، في حالة وقوعه، حصول الأطفال على أفضل الخدمات الممكنة للحد من آثاره الضارة. وعلى الدول أن تنتهج سياسات وبرامج مستندة إلى الأدلة تتصدى للعوامل التي تؤدي لحدوث هذا العنف، وأن تضمن تخصيص الموارد اللازمة لمعالجة أسبابه الكامنة ورصد التجاوب مع هذه الجهود".

دراسة الأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال



أما السيدة لويز أربور، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فتقول: "إن العنف ضد الأطفال يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، وهذا واقع مؤرق في مجتمعاتنا. فلا يمكن أبداً تبريره سواء لأسباب تأديبية أو كتقاليد ثقافية. ولا يوجد شيء مقبول اسمه مستوى 'معقول' من العنف. ذلك أن إضفاء صبغة الشرعية على العنف ضد الأطفال في سياق من السياقات ينذر بخطر قبوله بصفة عامة".

وتقول السيدة آن م. فينمان، المديرية التنفيذية لليونيسيف: "إن العنف لا يترك أثراً دائماً على الأطفال وأسرهم فحسب، وإنما أيضاً على المجتمعات والدول. ونرحب بهذه الدراسة الشاملة عن تأثير العنف المرتكب ضد الطفل".

ويدعو التقرير المقدم إلى الجمعية العامة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات للوقاية من العنف ضد الأطفال والتصدي له أينما يقع. وتتعرض اثنتا عشرة توصية شاملة خرج بها التقرير لمجالات مختلفة كوضع الاستراتيجيات والنظم الوطنية وجمع البيانات وضمان المساءلة.

وعلى الصعيد العالمي، يدعو التقرير لتعيين ممثل خاص معني بالعنف ضد الأطفال، تكون مدة ولايته المبدئية أربع سنوات، وذلك ليعمل بمثابة داعية على الصعيد العالمي من أجل الوقاية من جميع أنواع العنف ضد الأطفال والقضاء عليها وتشجيع التعاون والمتابعة في هذا الصدد.

نبذة عن دراسة الأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال

في عام ٢٠٠١ طلبت الجمعية العامة من الأمين العام إجراء 'دراسة متعمقة بشأن مسألة العنف ضد الأطفال'. وعُيّن الأستاذ بولو سيرجيو بينهيرو في وقت لاحق ليقود العمل في هذه الدراسة، بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية.

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

جون كاين، المسؤولة الأولى للاتصال، دراسة الأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة
بالعنف ضد الأطفال

الهاتف: ٠١٨٤ ٠١٧٦ ٩١٧ ١. وبعد ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، على الرقم:
٨٨ ٦٤ ٦٩٥ ٧٩ ٤١+.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان: خوسيه دياز، المتحدث باسم المفوضية (جنيف)
الهاتف: ٩٢٤٢ ٩١٧ ٢٢ ٤١؛ أو ريناتا سيفاكولونديو، مسؤولة الإعلام بمقر الأمم
المتحدة، الهاتف: ٢٩٣٢ ٩٦٣ ٢١٢ ١+.

دراسة الأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال



اليونيسف: كارين دوكتيس (نيويورك)، الهاتف: ٧٩١٠ ٣٢٦ ٢١٢ ١، البريد الإلكتروني: kdukess@unicef.org

منظمة الصحة العالمية: لورا سمينكي، المسؤولة الفنية، قسم الدعوة والاتصالات،
الهاتف: +٤١ ٧٩ ٢٤٩ ٣٥٢٠

وللحصول على مواقع الإنترنت والفيديوهات، يرجى زيارة الموقع التالي:
www.thenewsmarket.com/unicef